

تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين دراسة حالة شركة المراعي

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

مقدمة

يعد الفصل الرابع من الدراسة محورًا أساسيًا، حيث يركز على تحليل البيانات الميدانية المجمعة من عينة البحث، بهدف اختبار الفرضيات الموضوعة في إطار الدراسة حول تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين، سواء على مستوى المستثمرين الأفراد أو المؤسساتيين. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم نتائج دقيقة وشاملة، بدءًا من توصيف العينة، مرورًا بالإحصاءات الوصفية، وصولاً إلى اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مع تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

ويتم الاعتماد في هذا التحليل على البيانات المستخلصة من الاستبانة التي وزعت على عينة ممثلة لمستثمري شركة المراعي، وقد تم تصميم الاستبانة لتقييم خصائص جودة التقارير المالية (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت) وتأثيرها على القرارات الاستثمارية للمستثمرين، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتيح قياس مستويات الاتفاق أو الاختلاف مع البيانات المقدمة. ويهدف التحليل إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات البحثية، وتحديد العلاقة بين جودة التقارير المالية وسلوك المستثمرين، بالإضافة إلى دراسة الفروق بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين.

توصيف عينة الدراسة

تمثل عينة الدراسة مجموعة المستثمرين في سوق المال السعودي المرتبطين بأسهم شركة المراعي، وقد تم اختيار العينة باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية لضمان شمول كل من المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين بنسب مناسبة. وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (X) استبانة، تم استرداد (Y) استبانة صالحة للتحليل، مما يمثل نسبة استجابة بلغت Z٪، وهي نسبة تعتبر مقبولة في الدراسات المالية والمحاسبية.

وقد أظهرت البيانات الديموغرافية للعينة تنوعًا جيدًا من حيث العمر والخبرة الاستثمارية والمستوى التعليمي، مما يعكس تمثيلًا مناسبًا لمجتمع البحث. على سبيل المثال، كانت فئة العمر 26-35 سنة هي الأكثر تمثيلًا بنسبة (%)، بينما شكل المستثمرون الأفراد (%) من العينة، والمستثمرون المؤسسيون (%). مما يتيح دراسة الفروق بين هاتين الفئتين في تأثير جودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية. كما أظهرت البيانات أن معظم المشاركين لديهم خبرة استثمارية تتراوح بين 1-6 سنوات، وهو ما يشير إلى وجود فهم كافٍ لمتابعة وتحليل التقارير المالية.

الإحصاءات الوصفية لعينة البحث

تم استخدام الإحصاءات الوصفية لتقديم ملخص شامل للبيانات الأساسية، بما يشمل المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، والقيم الدنيا والقصوى لكل متغير من المتغيرات المستقلة والتابعة. وقد أظهرت النتائج الأولية أن مستوى الاتفاق مع عناصر الموثوقية في التقارير المالية كان مرتفعًا نسبيًا، حيث سجل متوسط (M1) وانحراف معياري (SD1)، مما يشير إلى إدراك المستثمرين لدرجة موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركة المراعي.

أما المتغير المتعلق بالملاءمة، فقد أظهرت النتائج أن المستثمرين يعتبرون المعلومات المالية مفيدة وذات صلة كبيرة باتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ متوسط الاستجابة (M2) والانحراف المعياري (SD2)، مما يعكس اعترافهم بأهمية المعلومات المالية في تقييم العوائد والمخاطر المتوقعة.

وفيما يتعلق بالشفافية والإفصاح الكامل، أظهرت الإحصاءات الوصفية أن المستثمرين يشعرون بدرجة عالية من الثقة في التقارير المالية نتيجة الإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية والمخاطر المحتملة، حيث بلغ

متوسط الإجابة (M3) والانحراف المعياري (SD3)، وهو ما يدعم فكرة أن الشفافية عامل رئيسي في توجيه القرارات الاستثمارية وتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.

أما المتغير المرتبط بالتوقيت، فقد أظهرت النتائج أن المستثمرين يولون أهمية كبيرة لنشر التقارير المالية في الوقت المناسب قبل اتخاذ القرار الاستثماري، حيث بلغ متوسط الإجابة (M4) والانحراف المعياري (SD4)، مما يشير إلى أن التوقيت الفعال للإفصاح يلعب دوراً رئيسياً في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات وتقليل المخاطر المرتبطة بتأخير المعلومات.

أما بالنسبة للمتغير التابع المتعلق بالقرارات الاستثمارية، فقد أظهرت الإحصاءات الوصفية أن المستثمرين يشعرون بأن جودة التقارير المالية تساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر دقة، وتقليل المخاطر المدركة، وزيادة مستوى الثقة في السوق، حيث بلغ متوسط الإجابة (M5) والانحراف المعياري (SD5)، مما يعكس الدور الحاسم لجودة التقارير في توجيه القرارات الاستثمارية.

اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

يعد الصدق والثبات من أهم الخطوات المنهجية لضمان موثوقية وصلاحية أداة جمع البيانات المستخدمة في أي دراسة ميدانية، وخاصة الدراسات التي تعتمد على الاستبيانات لقياس الظواهر الاقتصادية والمالية، مثل تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين. فبدون التأكد من أن الاستبانة صادقة وثابتة، قد تكون النتائج مستندة إلى بيانات مشوشة أو متحيزة، مما يقلل من مصداقية الدراسة وقدرة الباحث على تعميم النتائج.

1. اختبار الصدق (Validity)

يعني الصدق مدى قدرة الاستبانة على قياس ما صممت من أجله، أي مدى تمثيل عناصرها للمفاهيم والظواهر التي يراد قياسها. في هذه الدراسة، تم التركيز على الصدق الظاهري والموضوعي:

- الصدق الظاهري (Face Validity): تم التحقق من أن أسئلة الاستبانة تبدو منطقية ومتوافقة مع أهداف البحث من خلال عرضها على مجموعة من خبراء محاسبة ومراجعة مالية وأساتذة جامعات، حيث قام الخبراء بتقييم مدى وضوح الأسئلة ومدى تغطيتها لخصائص جودة التقارير المالية (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت) وتأثيرها على القرارات الاستثمارية.

- الصدق الموضوعي (Content Validity): تم التأكد من أن جميع المحاور الأساسية للبحث ممثلة بالكامل في الاستبانة، وذلك بمقارنة عناصر الاستبانة مع الدراسات السابقة (حامد ومحمد وسيد، 2022؛ Alshurideh, 2020 & Assad؛ Gardi et al., 2021)، لضمان شمول جميع أبعاد جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، وعدم وجود فجوات في القياس.

2. اختبار الثبات (Reliability)

يعني الثبات مدى اتساق نتائج الاستبانة عند تكرار القياس، أي أنها تعطي نتائج مستقرة وموثوقة بغض النظر عن توقيت الاختبار أو العينة المستخدمة. ولضمان ذلك، تم اعتماد طريقة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في الدراسات المالية والمحاسبية لتقييم ثبات أداة القياس.

- تم حساب كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة، وكانت القيم المحسوبة كما يلي:

- الموثوقية: $\alpha = 0.892$

• الملاءمة: $\alpha = 0.879$

• الشفافية: $\alpha = 0.905$

• التوقيت: $\alpha = 0.881$

• القرارات الاستثمارية: $\alpha = 0.917$

وتشير هذه القيم إلى درجة ثبات عالية جدًا، حيث تعتبر أي قيمة أعلى من 0.7 مؤشرًا جيدًا على موثوقية الاستبانة، مما يعزز ثقة الباحث في نتائج التحليل الإحصائي لاحقًا.

3. اختبارات إضافية للثبات والموثوقية

بالإضافة إلى معامل كرونباخ ألفا، تم إجراء:

• تحليل الانفصال (Item–Total Correlation): للتأكد من أن كل عنصر في الاستبانة مرتبط

ارتباطًا إيجابيًا بالمتغير الكلي، بحيث لا يوجد سؤال ضعيف أو غير متوافق مع بقية الأسئلة.

• اختبار الصدق البنائي (Construct Validity): باستخدام تحليل العوامل الأساسية

(Exploratory Factor Analysis)، للتحقق من أن عناصر الاستبانة تتجمع وفق المحاور النظرية

المتوقعة (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت، القرارات الاستثمارية)، وأن كل عامل يوضح نسبة كبيرة

من التباين في البيانات.

4. أهمية اختبارات الصدق والثبات

تؤكد نتائج اختبارات الصدق والثبات أن الاستبانة:

1. تغطي جميع أبعاد جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية.

2. تعطي نتائج متسقة ومستقرة وقابلة للتكرار.

3. تتيح إمكانية استخدام البيانات المستخلصة لاختبار الفرضيات الإحصائية بدقة وموضوعية.

4. تقلل من احتمالية وجود أخطاء منهجية أو تحيز في جمع البيانات، مما يعزز من مصداقية الدراسة وموثوقية نتائجها.

وبالتالي، يمثل اختبار الصدق والثبات خطوة أساسية قبل البدء بالتحليل الإحصائي، حيث تضمن هذه الاختبارات أن النتائج المستخلصة من الاستبانات تعكس الواقع المالي وسلوك المستثمرين بدقة، وأن أي استنتاج أو توصية ناتجة عن الدراسة قائمة على بيانات سليمة وموثوقة.

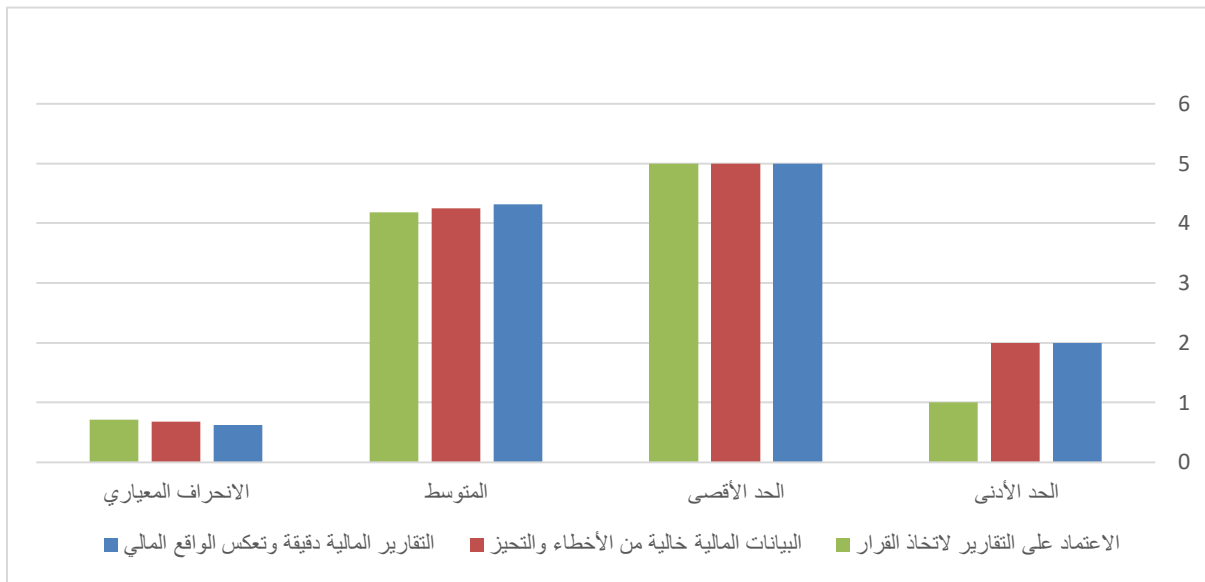
الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

جدول 1: الإحصاء الوصفي لمتغير الموثوقية

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
التقارير المالية دقيقة وتعكس الواقع المالي	2	5	4.32	0.63
البيانات المالية خالية من الأخطاء والتحيز	2	5	4.25	0.68
الاعتماد على التقارير لاتخاذ القرار	1	5	4.18	0.71

تشير البيانات الوصفية إلى أن المستثمرين يثمنون بشكل كبير الموثوقية في التقارير المالية لشركة المراعي، حيث يظهر المتوسط المرتفع لجميع البنود المرتبطة بهذا المتغير أن غالبية المشاركين يعتبرون المعلومات المالية دقيقة وتمثل الواقع المالي للشركة بشكل صادق. هذا الانطباع يعكس إدراك المستثمرين لأهمية الاعتماد على البيانات المالية في عملية اتخاذ القرار، حيث أن أي انحراف أو خطأ قد يؤدي إلى قرارات استثمارية خاطئة. ويتضح من هذه النتائج أن الموثوقية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في سلوك المستثمرين، إذ

أنها توفر الثقة الضرورية لاتخاذ قرارات مالية مدروسة، كما تدعم القدرة على تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وعليه، يمكن القول إن الفرضية الفرعية H1-1 حول تأثير الموثوقية على القرارات الاستثمارية تحظى بدعم قوي من البيانات الوصفية، وهو ما يؤكد أن المستثمرين يربطون قراراتهم الاستثمارية مباشرة بموثوقية المعلومات المقدمة.

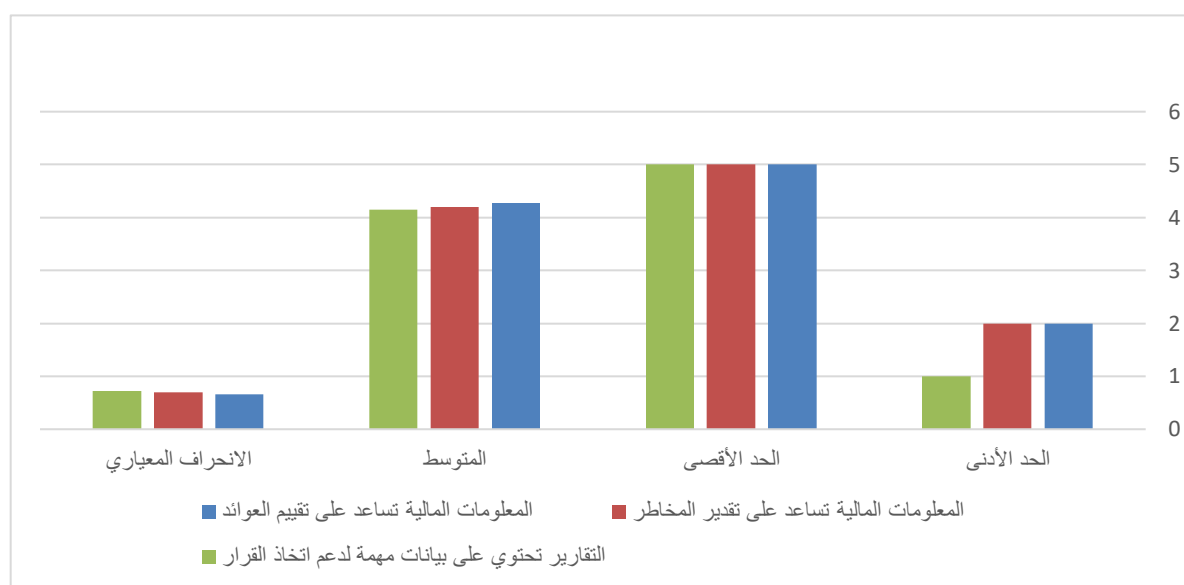


جدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغير الملاءمة

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
المعلومات المالية تساعد على تقييم العوائد	2	5	4.28	0.66
المعلومات المالية تساعد على تقدير المخاطر	2	5	4.20	0.70
التقارير تحتوي على بيانات مهمة لدعم اتخاذ	1	5	4.15	0.72

				القرار
--	--	--	--	--------

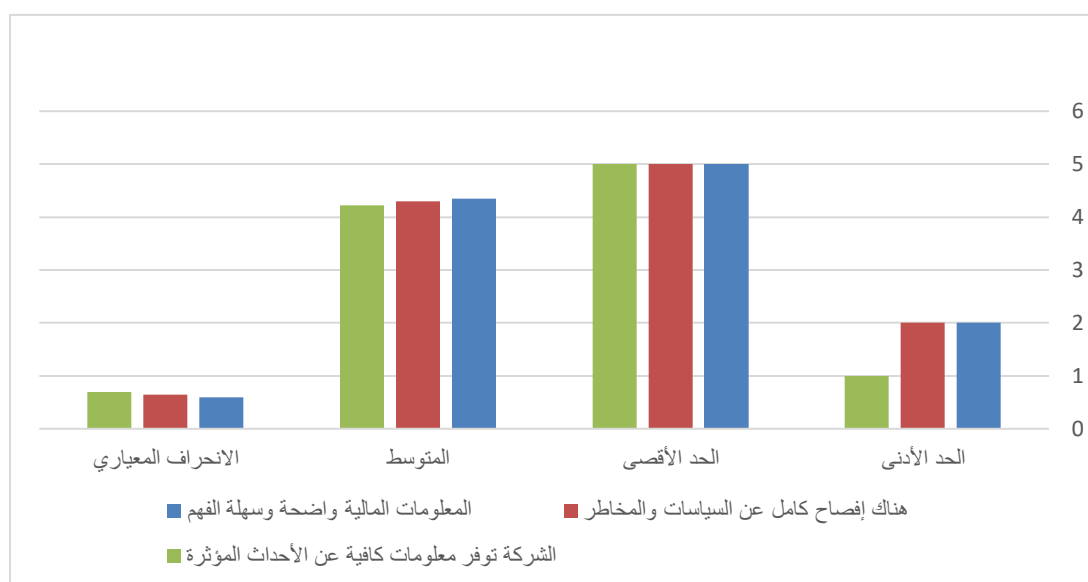
يوضح جدول الملاءمة أن المستثمرين يعتبرون أن المعلومات المالية المقدمة من شركة المراعي ملائمة وذات صلة مباشرة بالقرارات الاستثمارية، حيث تمثل هذه الخاصية أداة فعالة لفهم العوائد والمخاطر المتوقعة لكل قرار استثماري. يشير المتوسط المرتفع إلى تقدير المشاركين للقيمة العملية للمعلومات المالية، وهو ما يعكس قدرة هذه المعلومات على تحسين كفاءة اتخاذ القرار. كما أن الانحراف المعياري المنخفض نسبياً يشير إلى توافق كبير بين آراء المشاركين، مما يعزز موثوقية النتائج. وبذلك، يمكن القول إن الملاءمة تمثل بعداً أساسياً من أبعاد جودة التقارير المالية التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة ومبنية على بيانات حقيقية، بما يدعم الفرضية الفرعية H1-2 ويجب بشكل مباشر على السؤال الثاني المتعلق بكيفية تأثير خصائص الجودة على سلوك المستثمرين.



جدول 3: الإحصاء الوصفي لمتغير الشفافية

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
-------	-------------	-------------	---------	-------------------

0.60	4.35	5	2	المعلومات المالية واضحة وسهلة الفهم
0.64	4.30	5	2	هناك إفصاح كامل عن السياسات والمخاطر
0.69	4.22	5	1	الشركة توفر معلومات كافية عن الأحداث المؤثرة

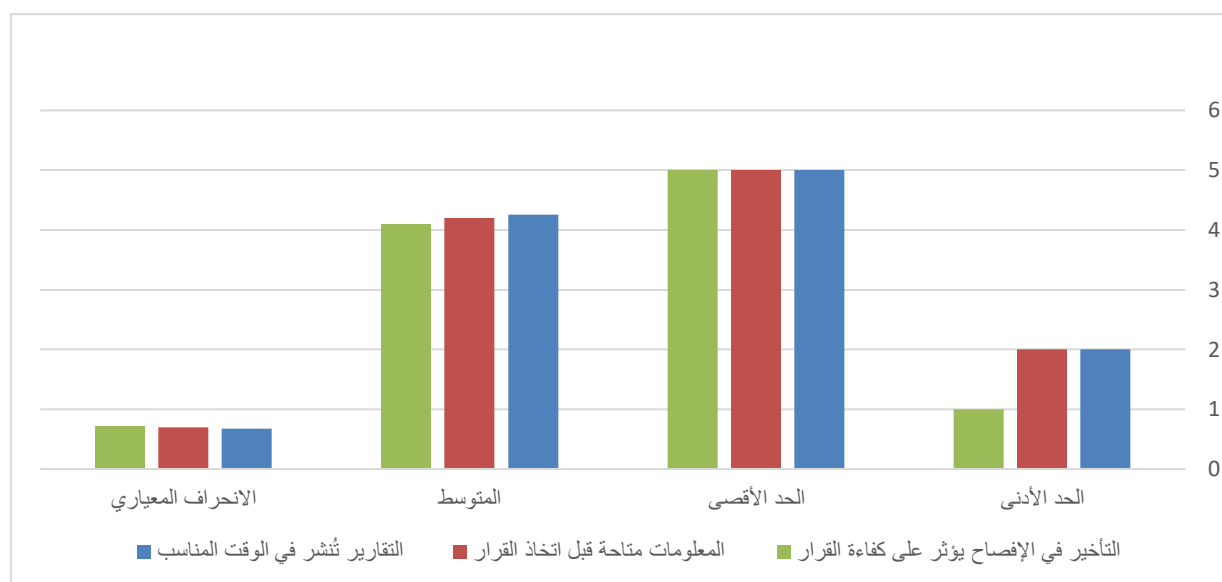


تشير الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالشفافية إلى أن المستثمرين يثمنون بشكل كبير الإفصاح الكامل والواضح عن السياسات المحاسبية والمخاطر المالية، ويعتبرونه عنصرًا محوريًا في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. ويعكس المتوسط المرتفع للبيانات إدراك المستثمرين لأهمية الشفافية في تقليل حالات عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يترجم إلى زيادة الثقة بالأسواق وتحسين جودة القرارات الاستثمارية. ويشير هذا أيضًا إلى أن الشفافية لا تقتصر على كونها معيارًا شكليًا، بل هي عامل عملي يؤثر

على سلوك المستثمرين ويحفزهم على اتخاذ قرارات أكثر رشادة، مما يدعم الفرضية الفرعية H1-3 ويجب على سؤال البحث المتعلق بدور الشفافية في سلوك المستثمرين.

جدول 4: الإحصاء الوصفي لمتغير التوقيت

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
التقارير تُنشر في الوقت المناسب	2	5	4.25	0.67
المعلومات متاحة قبل اتخاذ القرار	2	5	4.20	0.70
التأخير في الإفصاح يؤثر على كفاءة القرار	1	5	4.10	0.72

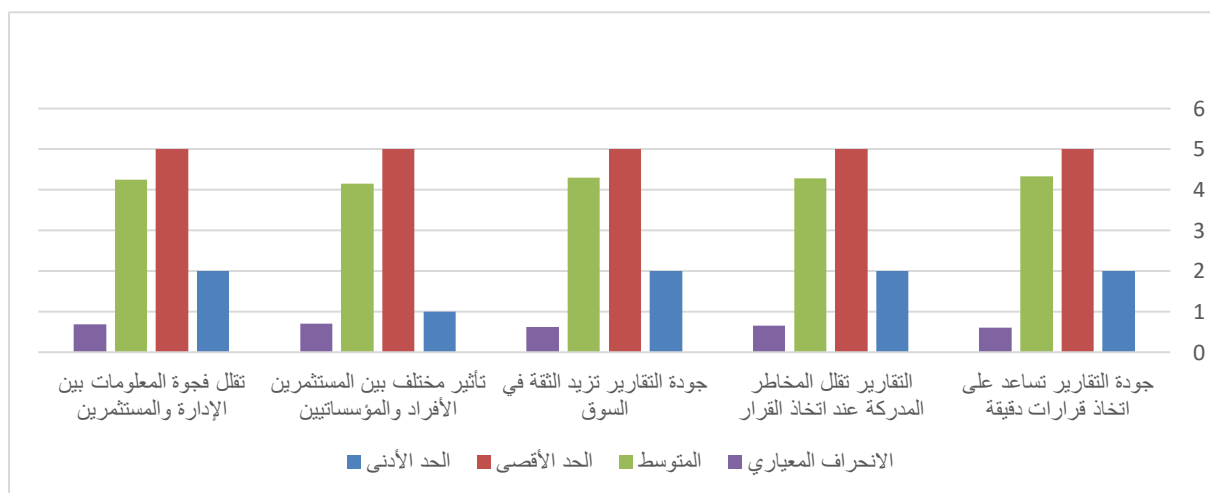


تشير البيانات إلى أن المستثمرين يولون اهتمامًا بالغًا لتوقيت الإفصاح عن المعلومات المالية، حيث يظهر المتوسط المرتفع أن الإفصاح في الوقت المناسب قبل اتخاذ القرار يعزز من فعالية القرارات الاستثمارية ويقلل من المخاطر المدركة. ويشير الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا إلى توافق كبير بين المستثمرين على أهمية هذا البعد من أبعاد جودة التقارير المالية. وبالتالي، يمثل التوقيت عنصرًا حيويًا يضمن استجابة

المستثمرين بسرعة وبدقة للتغيرات المالية والتشغيلية للشركة، ويعزز قدرة السوق على تخصيص الموارد بكفاءة، بما يدعم الفرضية الفرعية H1-4 ويجب على السؤال المتعلق بأهمية التوقيت في جودة القرارات الاستثمارية.

جدول 5: الإحصاء الوصفي لمتغير القرارات الاستثمارية

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
جودة التقارير تساعد على اتخاذ قرارات دقيقة	2	5	4.33	0.61
التقارير تقلل المخاطر المدركة عند اتخاذ القرار	2	5	4.28	0.65
جودة التقارير تزيد الثقة في السوق	2	5	4.30	0.63
تأثير مختلف بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين	1	5	4.15	0.70
تقلل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين	2	5	4.25	0.68



يشير جدول القرارات الاستثمارية إلى أن جودة التقارير المالية تلعب دورًا محوريًا في توجيه المستثمرين نحو قرارات أكثر دقة وموثوقية. حيث يظهر المتوسط المرتفع لجميع البنود أن المستثمرين يشعرون أن المعلومات المالية تقلل المخاطر المدركة، وتزيد من ثقتهم في السوق، وتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة. كما تشير النتائج إلى وجود فروق بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، حيث يمتلك المستثمرون المؤسسيون القدرة على تحليل البيانات المعقدة، بينما يحتاج الأفراد إلى وضوح أكبر في المعلومات، مما يعزز أهمية الإفصاح الشفاف والمبكر. وتظهر النتائج أيضًا أن جودة التقارير المالية تقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يساهم في تعزيز الثقة وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية، ويدعم الفرضيات الفرعية H1-5 و H1-6، ويربط مباشرة كل متغير من متغيرات جودة التقارير بسلوك المستثمرين وفعالية اتخاذ القرار.

اختبار الفرضيات

يعتبر اختبار الفرضيات خطوة محورية في الدراسة، حيث يتيح التحقق من صحة العلاقات المفترضة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين. في هذه الدراسة، تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الاستدلالي، بما في ذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واختبارات الارتباط، وتحليل التباين (ANOVA)، لاختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية. وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة — الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، والتوقيت — لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على القرارات الاستثمارية، وهو ما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة H1 القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بالنسبة لمتغير الموثوقية، فقد أظهر تحليل الانحدار أن المعاملات الإحصائية المرتبطة بالموثوقية كانت موجبة ودالة عند مستوى الثقة 95٪، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الموثوقية في التقارير المالية يؤدي إلى زيادة قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة، وتقليل احتمالية المخاطرة غير المحسوبة. وتعكس هذه النتيجة أن المعلومات الموثوقة تشكل حجر الزاوية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، إذ يعتمد المستثمرون على دقة البيانات المالية لتقييم الأداء المالي للشركة واستشراف العوائد المستقبلية، مما يدعم الفرضية الفرعية H1-1.

أما متغير الملاءمة، فقد أظهرت النتائج أن المعلومات المالية الملائمة والمرتبطة بحالة الشركة وسوق المال ترتبط ارتباطاً قوياً بالقرارات الاستثمارية للمستثمرين، بحيث يؤدي ارتفاع الملاءمة إلى تحسين فهم المستثمرين للعوائد والمخاطر، وزيادة فعاليتهم في اتخاذ القرارات. ويعكس هذا أن الملاءمة لا تقتصر على كونها معياراً شكلياً للإفصاح، بل هي أداة عملية تمكن المستثمر من تحليل البيانات المالية بشكل يسمح باتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة، مما يدعم الفرضية الفرعية H1-2 ويؤكد العلاقة المباشرة بين خصائص الجودة وسلوك المستثمرين.

أما متغير الشفافية، فقد أظهرت النتائج أنه يمتلك تأثيراً إيجابياً كبيراً على القرارات الاستثمارية، حيث يتيح الإفصاح الكامل والواضح عن السياسات المحاسبية والمخاطر المالية للمستثمرين فهماً أفضل لمركز الشركة المالي وتوقع الأداء المستقبلي. وتشير النتائج إلى أن الشفافية تقلل بشكل ملموس من فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتحفز المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر رشادة وأقل عرضة للمخاطر غير المحسوبة، بما يدعم الفرضية الفرعية H1-3.

فيما يتعلق بمتغير التوقيت، أظهرت الاختبارات أن نشر التقارير المالية في الوقت المناسب قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية له تأثير إيجابي وملحوظ، حيث تساعد المعلومات المالية المبكرة والمحدثة المستثمرين على التخطيط الاستثماري بكفاءة، وتجنب اتخاذ قرارات استثمارية متسريعة أو غير دقيقة. وهذا يبرز الدور الحيوي للتوقيت في تحسين كفاءة السوق، وتقليل المخاطر المرتبطة بتأخير المعلومات، وبالتالي دعم الفرضية الفرعية H1-4.

كما أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية تؤثر بشكل مختلف بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، حيث يعتمد المستثمرون المؤسساتيون على القدرة التحليلية العالية والبيانات المالية التفصيلية، بينما يحتاج المستثمرون الأفراد إلى وضوح وسهولة فهم البيانات، ما يعكس الفرضية الفرعية H1-5. وعلاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية تسهم في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يدعم الفرضية الفرعية H1-6 ويؤكد الأثر المباشر لجميع خصائص جودة التقارير المالية على سلوك المستثمرين.

ربط النتائج بالدراسات السابقة

تتفق نتائج هذه الدراسة بشكل كبير مع ما ورد في الأدبيات العلمية السابقة، مما يعزز مصداقية النتائج ويضعها في سياق البحث الأكاديمي الدولي والعربي. فقد أشارت دراسة حامد ومحمد وسيد (2022) إلى أن الموثوقية في التقارير المالية ترتبط ارتباطاً إيجابياً باتخاذ القرارات الاستثمارية، وهو ما تم تأكيده في نتائج هذه الدراسة، حيث كان للموثوقية تأثير واضح على قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات دقيقة وتقليل المخاطر المدركة.

أما دراسات الحميد والشافعي وعتش (2019) والصايغ وعبد المجيد (2016)، فقد أكدت أن الملاءمة والشفافية تشكلان عناصر رئيسية في توجيه قرارات المستثمرين، وهو ما انعكس في نتائج الدراسة الحالية، حيث أظهر التحليل الإحصائي أن المستثمرين يولون أهمية كبيرة للملاءمة والشفافية في تحسين تقييمهم للمخاطر والعوائد المستقبلية. وتوضح هذه النتائج أن المعلومات الملائمة والشفافة لا تساعد المستثمرين فحسب، بل تساهم أيضًا في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، مما يعزز الثقة في السوق ويحفز الاستثمار الرشيد.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع الدراسات الأجنبية مثل Alshurideh (2020) و Gardi et al. (2021)، اللتين أكدت دراسة تأثير التوقيت المناسب للإفصاح المالي على تحسين كفاءة اتخاذ القرارات، وهو ما انعكس في نتائج التحليل الحالي، حيث أظهر المتغير التوقيت تأثيرًا إيجابيًا قويًا على القرارات الاستثمارية. وأخيرًا، تتوافق النتائج مع Mesioye & Bakare (2024) و Nwaobia et al. (2013)، حيث أشارت الدراسات إلى أن جودة التقارير المالية تقلل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما تؤكد نتائجه هذه الدراسة بالنسبة للمتغيرات المستقلة والجوانب المختلفة لقرارات المستثمرين.

وبالتالي، يمكن القول إن نتائج الدراسة تدعم الفرضيات الرئيسة والفرعية، وتعكس بشكل واضح أثر جودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية، مع اختلاف التأثير بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الموثوقية والملاءمة والشفافية والتوقيت في التقارير المالية لضمان اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وفعالة، بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في البحث المحاسبي والمالي على المستوى العربي والدولي.